ميزانية 2020
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia - Budget

البيان التمهيدي

البيان التمهيدي
للميزانية العامة للدولة
للعام المالي 2020م

«كفاءة الإنفاق ... وتمكين القطاع الخاص»

وزارة المالية
Ministry of Finance
وحدة السياسات المالية والكلية

فهرس المحتوى

03 | مقدمة

04 | الملخص التنفيذي

06 | أولاً: أهم التطورات المالية والاقتصادية في العام 2019م

07 | أ/ الاقتصاد العالمي

07 | ب/ أداء الاقتصاد المحلي

10 | ج/ تطورات المالية العامة

14 | ثانياً: أهم المستهدفات المالية والاقتصادية في العام 2020م والمدى المتوسط

15 | أ/ تقديرات المؤشرات الاقتصادية في العام 2020م والمدى المتوسط

17 | ب/ أهم المستهدفات المالية في العام 2020م والمدى المتوسط

17 | 1. العجز والدين

18 | 2. الإيرادات

18 | 3. النفقات

20 | ثالثاً: البرامج والمبادرات في العام 2020م والمدى المتوسط

مقدمة

تُصدر وزارة المالية هذا البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2020م، للعام الثاني على التوالي. ويمثل أحد العناصر في سياسة الحكومة لتطوير منهجية إعداد الميزانية العامة ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل على المدى المتوسط، وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي ومفاهيم المشاركة.

يهدف هذا البيان لإطلاع المواطنين والمهتمين والمحللين على تطورات أداء المالية العامة خلال العام 2019م، وأهم المستهدفات المالية وتقديرات المؤشرات الاقتصادية لعام 2020م وعلى المدى المتوسط. كما يستعرض البيان أهم المبادرات والبرامج التي ستنفذ خلال العام المالي القادم في إطار مستهدفات رؤية المملكة 2030.

تجدر الإشارة إلى أن الميزانية عادةً ما تُعتمد في ديسمبر من كل عام، وقد تتضمن تعديلات على ما ورد في هذا البيان في ضوء ما قد يستجد من تطورات مالية واقتصادية حتى اعتماد الميزانية العامة للدولة.

الملخص التنفيذي

• يواجه الاقتصاد العالمي العديد من المخاطر التي تؤثر على مسار نموه وآفاقه المستقبلية وعلى حركة التجارة الدولية وتدفق الاستثمار واستقرار الأسواق العالمية. ومن أبرز هذه التحديات النزاعات التجارية والتي دفعت العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية لخفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي للعامين المقبلين، كما انعكست هذه المخاطر على استقرار أسواق النفط. إن هذه التحديات والمخاطر العالمية فرضت على الحكومات اتباع سياسات تحوطية وبذل جهود حثيثة في سبيل تعزيز الضبط المالي والإصلاحات الهيكلية لزيادة صلابة الاقتصاد وقدرته على تحمل الصدمات الخارجية.

• أسهمت الإصلاحات والمبادرات التي تنفذها الحكومة في تحسن الأداء الاقتصادي في القطاع غير النفطي. وتشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9% في العام الحالي 2019م، ويُتوقع استمرار التحسن في الأداء لينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3% في العام القادم 2020م، نتيجة للآثار الإيجابية للإصلاحات الهيكلية متوسطة وطويلة الأجل التي يجرى تنفيذها لتنويع النشاط الاقتصادي، وتحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد كمحرك رئيس للنمو والتوظيف.

• تركز الحكومة على تنمية ورفع معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي باعتباره مقياس رئيس لحركة النشاط الاقتصادي وقدرته على تنمية فرص العمل في الاقتصاد، حيث تنفذ الحكومة خططاً على المدى القصير لتحفيز الناتج المحلي غير النفطي، وكذلك على المدى المتوسط بهدف استدامة معدلات النمو وتنويع مصادره بما يحقق كفاءة أعلى في نوعية النمو الاقتصادي، ويُمكّن أداء الاقتصاد من تحقيق تطلعات المواطنين. حيث أن نمو القطاع غير النفطي هو المحرك الرئيس لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام الحالي 2019م والمدى المتوسط.

• تولي الحكومة أهمية بالغة للحفاظ على الاستقرار المالي والاستدامة المالية من خلال تعزيز الانضباط المالي ورفع كفاءة الإنفاق التشغيلي والرأسمالي، حيث يتوقع أن يبلغ عجز الميزانية العامة نحو 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية الحالية 2019م، و6.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020م، ارتباطاً بتطورات الإيرادات والنفقات وبحيث يشمل الاستمرار في الإنفاق على مبادرات وبنود الحماية الاجتماعية ودعم القطاع الخاص والتقدم في تنفيذ مشاريع وبرامج تحقيق

رؤية المملكة 2030، مع الاستمرار في تحسين كفاءة الإنفاق بشقيه التشغيلي والرأسمالي، سعياً لتحسين جودة المخرجات والعائد الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزانية تدريجياً إلى نحو 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022م.

• تهدف سياسات وبرامج تنمية الإيرادات إلى إيجاد مصادر تتسم بالتنوع للحد من تذبذب التدفقات المالية نتيجة لعدم استقرار أسعار النفط، ولتسهيل التخطيط المالي وانتظام تمويل المشاريع والبرامج المختلفة. وتقدّر الإيرادات المتوقعة للسنة المالية الحالية 2019م بنحو 917 مليار ريال أي بنمو نسبته 1.2% عن العام السابق، كما يتوقع أن تبلغ حوالي 833 مليار ريال في العام 2020م، إلى أن تصل إلى 863 مليار ريال في عام 2022م، ويعتمد هذا التوقع على الاستمرار في تحسن الأداء الاقتصادي بالإضافة إلى استكمال تنفيذ المبادرات المعلنة سابقاً والرامية لتنمية الإيرادات.

• تولي الحكومة أهمية كبرى للتنمية الشاملة (بشقيها الاقتصادي والاجتماعي) وما يتطلبه ذلك من برمجة لأولويات الإنفاق لتوجيهه للخدمات الأساسية تحسيناً لجودة الحياة ورفعاً لمستوى المعيشة، إضافةً إلى استكمال تطوير برامج تحقيق الرؤية وخطط تنمية القطاع الخاص. ويُتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات نحو 1,048 مليار ريال في العام 2019م، وأن يبلغ نحو 1,020 مليار ريال في العام القادم 2020م، ويتوقع أن تصل النفقات إلى 955 مليار ريال بحلول العام 2022م. ويعزى خفض مستوى النفقات على المدى المتوسط إلى سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة وتستهدف التوازن بين تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز النمو، بحيث يتم التركيز في الإنفاق على القطاعات التي يمكن أن تحقق معدلات نمو أعلى، وفي نفس الوقت تحقيق التوازن في مصادر ومحركات النمو الاقتصادي من خلال إتاحة دور متزايد للقطاع الخاص القادر على تحقيق أداء ونتائج اقتصادية أفضل في كثير من الأحيان. وقد انعكست جهود الحكومة في تحسين بيئة الأعمال على أداء ونمو الاستثمار الخاص بالإضافة إلى تحسن ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية ذات الصلة، كما سيرد لاحقاً.

• تنفذ وزارة المالية خطة سنوية للاقتراض لتلبية الاحتياجات التمويلية في إطار استراتيجية متوسطة المدى للدين العام، ويتم التمويل باستخدام مصادر التمويل الداخلية والخارجية من الصكوك والسندات. ومن المتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام في العام 2019م نحو 678 مليار ريال، وحوالي 754 مليار ريال في العام 2020م، على أن يصل في المدى المتوسط إلى نحو 924 مليار ريال في العام 2022م، مع الحفاظ على مركز مناسب للاحتياطيات الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

ميزانية 2020
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

البيان التمهيدي

01

أهم التطورات المالية والاقتصادية في العام 2019م

أهم التطورات الاقتصادية في العام 2019م

تفرض التطورات الاقتصادية العالمية وفي الأسواق الدولية العديد من التحديات أمام النمو الاقتصادي في المملكة نظراً للانفتاح الكبير لاقتصادها حيث يشكل القطاع الخارجي (الصادرات والواردات) نسبة كبيرة من حجم الناتج المحلي الإجمالي وينعكس هذا بدوره على تقديرات وأداء المالية العامة.

الاقتصاد العالمي

يواجه الاقتصاد العالمي العديد من المخاطر التي تؤثر على مسار نموه وآفاقه المستقبلية وعلى حركة التجارة الدولية وتدفق الاستثمار واستقرار الأسواق العالمية. ومن أبرز هذه التحديات النزاعات التجارية والتي دفعت العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية لخفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي للعامين المقبلين، وعلى الرغم من المساعي التي بُذلت في قمة دول مجموعة العشرين في أوساكا 2019م إلى خفض حدة التوتر، إلّا أن النزاعات التجارية استمرت وامتدت عدوى عدم الاستقرار إلى عدة دول ومناطق مختلفة. كما انعكست هذه المخاطر على استقرار أسواق النفط، ويمثل تراجع اسعار النفط والالتزام باتفاقيات الانتاج النفطي بمثابة مؤثرات معاكسة أخرى على التوقعات. ويمثل ضعف الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين الأساسيين (أمريكا وأوروبا والصين وروسيا) أحد أهم التحديات الرئيسية. وفرضت تلك التحديات على الحكومات اتباع سياسات تحوطية وبذل جهود حثيثة في سبيل تعزيز الضبط المالي والإصلاحات الهيكلية لزيادة صلابة الاقتصاد وقدرته على تحمل الصدمات الخارجية.

وقد شهدت أسواق النفط تقلبات كبيرة خلال عام 2019م حيث تراوحت أسعار خام برنت بين حوالي 69 دولار للبرميل خلال الربع الثاني 2019م لتعود وتنخفض إلى 62.8 دولار للبرميل في شهر سبتمبر 2019م. وفيما يتعلق بالإنتاج، تشير تقارير منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى أن جهود دول الأوبك والمنتجين خارج أوبك (أوبك+) لدعم استقرار أسواق النفط أسهم في انخفاض إنتاج دول المنظمة خلال الربع الثاني 2019م بحوالي 510 ألف برميل يومياً ليصل إلى 29.97 مليون برميل يومياً مقارنةً بالربع الأول 2019م.

الاقتصاد المحلي

طبقت الحكومة خلال السنوات الثلاث الماضية العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية والهيكلية ضمن رؤية المملكة 2030، وبدأ العمل على تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى والتي تستهدف البنية التحتية ومشاريع في قطاعات وأنشطة متنوعة، ونتيجةً لذلك بدأ الاقتصاد الوطني في جني بعض ثمار هذه الإصلاحات، ويتوقع زيادة العائدات الإيجابية منها على المدى المتوسط.

حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلات نمو إيجابية بنحو 1.1% خلال النصف الأول من العام 2019م مدعومةً بنمو القطاع غير النفطي الذي نما بنحو 2.5% للفترة نفسها، مما أدى إلى تحسن في معدلات البطالة للسعوديين التي شهدت انخفاضاً خلال النصف الأول من العام الحالي بنحو 0.4 نقطة مئوية مقارنةً بنهاية العام 2018م لتصل إلى 12.3%.

من ناحية أخرى، استمرت معدلات التضخم في التراجع منذ بداية العام حيث سجل متوسط مؤشر أسعار المستهلك انخفاضاً بنسبة 1.6% حتى نهاية شهر سبتمبر 2019م. متأثراً بتلاشي أثر تطبيق بعض الإصلاحات المالية والاقتصادية مثل تصحيح أسعار الطاقة وضريبة القيمة المضافة خلال العام الماضي، بالإضافة إلى تراجع مجموعة الإيجار المدفوع للسكن خلال الفترة ذاتها.

واستمرت الحكومة في تنفيذ حزمة من الإصلاحات المالية والاقتصادية والمبادرات لتنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية ومصدر رئيس للتوظيف.

ومن أبرز هذه المبادرات، مبادرة تحفيز القطاع الخاص، والاستمرار في تنفيذ بعض المشاريع الكبرى التي أدت إلى تحسن أداء عدة قطاعات أهمها قطاع التشييد والبناء حيث عاد لمعدلات النمو الإيجابية خلال العام 2019م بعد تراجعٍ لمدة ثلاثة أعوام متتالية. كما حققت الأنشطة الاقتصادية بشكل عام معدلات نمو حقيقي إيجابية ومرتفعة، حيث سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، ونشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال معدلات نمو بلغت 3.8% و5.1% على التوالي خلال النصف الأول من عام 2019م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، كذلك سجل نشاط النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات، ونشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية (يتضمن أنشطة كالفنون والترفيه) معدلات نمو مرتفعة خلال النصف الأول من عام 2019م بلغت 5.6% و5.9% على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

من جهة أخرى، شهد القطاع الخاص غير النفطي نمواً إيجابياً خلال النصف الأول من العام 2019م بمعدل 2.9% مدعوماً بسياسات تحفيز القطاع الخاص، فيما استمرت معدلات الاستهلاك الخاص لنفس الفترة في النمو الإيجابي لتبلغ 4.4% مقارنة بمعدل نمو قدره 2.6% للفترة نفسها من العام السابق مدعومة بالمبادرات التي نفذتها الحكومة لمساندة قطاع الأسر والقطاع الخاص.

وقد انعكست خطط وجهود الحكومة في تطوير وتحسين مناخ الأعمال وتنمية المحتوى المحلي وتعزيز تنافسية الاقتصاد على تحسن ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية، حيث أظهر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020م الذي أصدره البنك

الدولي حديثاً قفزة في ترتيب المملكة من ناحية سهولة ممارسة الأعمال بـ 30 مرتبة لتصل إلى المرتبة 62 من بين 190 دولة، وذلك مقابل المرتبة 92 في العام السابق. وقد تم إدراج المملكة ضمن قائمة أفضل عشر دول من حيث التحسن في سهولة ممارسة الأعمال خلال هذا العام.

كما دعم ذلك تحسن ترتيب المملكة في تقرير التنافسية العالمي الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي مؤخراً تقدم المملكة بثلاثة مراكز الى المرتبة السادسة والثلاثين في تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، كما ظهرت جهود المملكة جليةً في عملية التحول الهيكلي لاقتصادها وذلك من خلال اعتماد تقنية المعلومات والاتصالات لتصبح في المرتبة الثامنة والثلاثين عالمياً، ويدعم هذه النتيجة النشر السريع لتقنية النطاق العريض والزيادة الكبيرة في مستخدمي الإنترنت، كما تحسن مؤشر القدرة على الابتكار لتصبح في المركز السادس والثلاثين، وذلك من خلال الزيادة في طلبات براءة الاختراع ومستوى الإنفاق على البحث والتطوير.

كما يأتي انضمام السوق المالية السعودية لعدد من المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة تأكيداً على نجاح الجهود في تطوير القطاع المالي. ويُتوقع أن يسهم ذلك في تعزيز كفاءة وعمق السوق المالية وزيادة دور الاستثمار المؤسسي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي شهدت نمواً قوياً خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

تطورات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

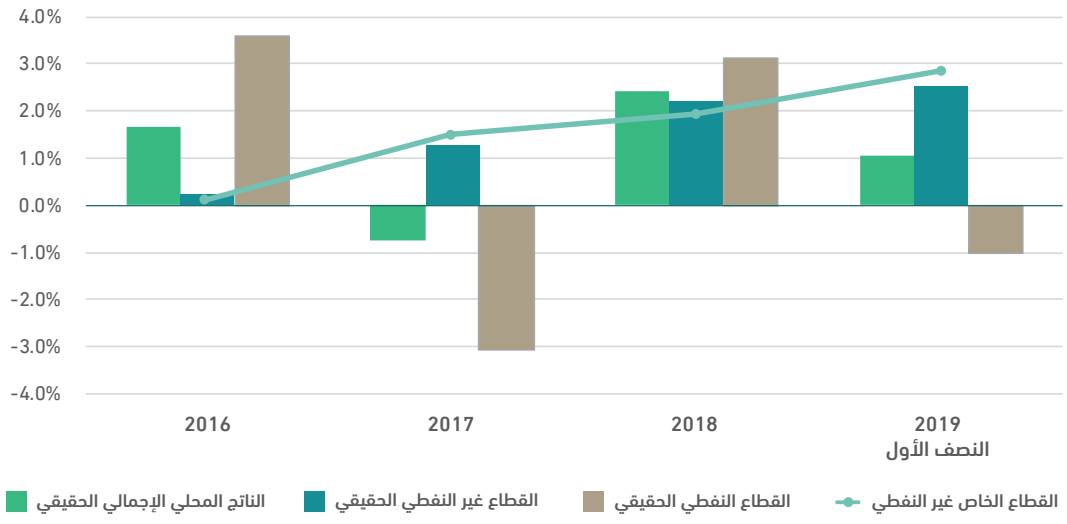

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تطورات أداء المالية العامة

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2018	يناير - سبتمبر 2018	يناير - سبتمبر 2019	التغير السنوي
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	**906**	**663**	**713**	**7.6%**
الضرائب	**168**	**126**	**166**	**31.9%**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	17	13	14	8.7%
الضرائب على السلع والخدمات	115	83	115	38.3%
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	16	12	12	5.1%
ضرائب أخرى	21	18	25	36.0%
الإيرادات الأخرى	**737**	**537**	**547**	**1.9%**
النفقات				
إجمالي النفقات	1,079	712	751	5.5%
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**891**	**602**	**630**	**4.6%**
تعويضات العاملين	484	354	373	5.7%
السلع والخدمات	169	82	92	12.3%
نفقات تمويل	15	10	16	52.4%
الإعانات	13	11	20	86.6%
المنح	4	2	1	-47.5%
المنافع الاجتماعية	84	64	62	-2.1%
مصروفات أخرى	122	80	65	-18.7%
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**188**	**110**	**122**	**10.3%**
عجز الميزانية				
عجز الميزانية	**-174**	**-48.9**	**-37.8**	**-22.7%**
عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-5.9%	-1.7%	-1.4%	
الدين والأصول				
الدين	**560**	**550**	**656**	**19.3%**
الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	19.0%	18.6%	23.5%	
الاحتياطيات الحكومية	**490**	**574**	**496**	**-13.5%**
الاحتياطيات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	16.6%	19.4%	17.8%	

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

تطورات المالية العامة للعام 2019م

الإيرادات

نفذت الحكومة العديد من المبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية بهدف تنويع موارد الدولة للحد من تقلبات الإيرادات العامة ومن ثم الإنفاق العام، ومن أهمها: تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والمقابل المالي على الوافدين، والضرائب الانتقائية (التبغ ومشتقاته والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة)، حيث ساهمت هذه الإصلاحات في نمو الإيرادات غير النفطية بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى إجراءات التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة المحلية من خلال ربط المنتجات بالأسعار المرجعية التي من أهدافها ترشيد استخدام الطاقة. كما قامت الحكومة بتنفيذ عدد من الإصلاحات في العام الحالي 2019م من أهمها: تخفيض حد التسجيل الإلزامي في ضريبة القيمة المضافة، والزيادة المعتمدة للمقابل المالي على الوافدين، والضريبة الانتقائية على المشروبات المحلاة، وتحصيل مبالغ من تسويات زكاة البنوك وتسويات قطاع الاتصالات.

وعززت هذه الإصلاحات الإيرادات غير النفطية بشكل ملحوظ، حيث بلغ متوسط الإيرادات غير النفطية قبل الإصلاحات (منذ العام 2012م إلى العام 2016م) حوالي 140 مليار ريال، بينما تضاعف متوسطها بعد الإصلاحات (منذ العام 2017م إلى العام 2019م) إلى حوالي 288 مليار ريال. ومن المتوقع ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي لتصل إلى حوالي 16% في العام 2019م مقابل 7% فقط في العام 2012م، كما يوضحه الرسم البياني أدناه.

نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي

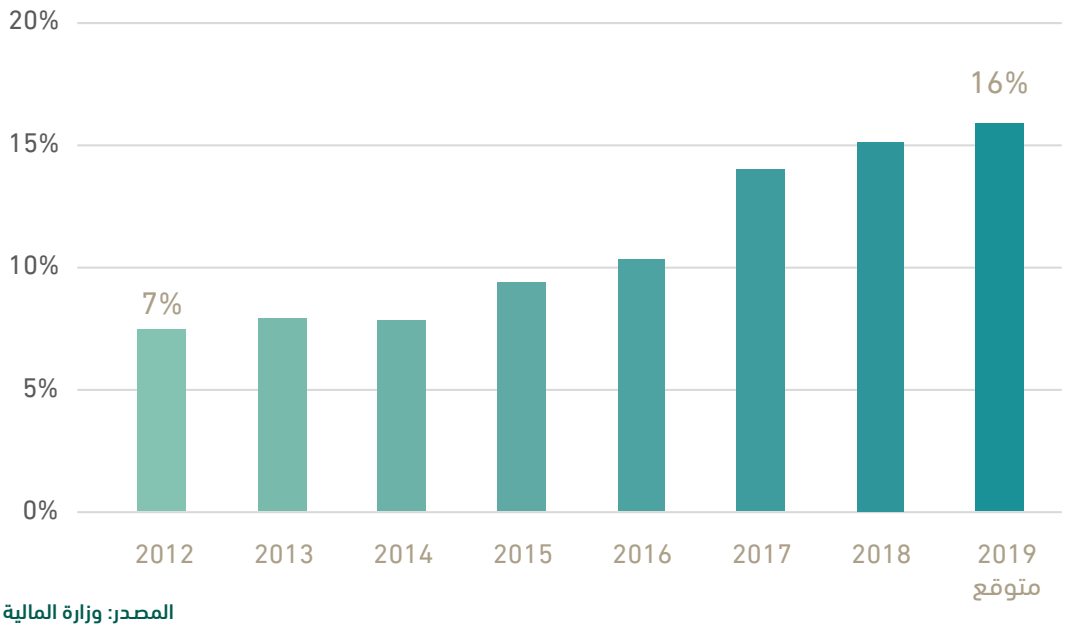

المصدر: وزارة المالية

ومن جهة أخرى وعلى الرغم من تأثر الإيرادات النفطية هذا العام بالتقلبات في الأسعار العالمية بالإضافة إلى اتفاقية أوبك+ لخفض الإنتاج، إلا أن نمو الإيرادات غير النفطية ساهم في تعويض جزء من هذا الانخفاض. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات غير النفطية تتميز بالاستقرار نتيجة ارتباطها بالنشاط الاقتصادي، حيث ساهم تعافي نمو النشاط الاقتصادي في عامي 2018م و2019م في تحسن أداء الإيرادات غير النفطية.

النفقات

تركز سياسة النفقات الحكومية على تعزيز مستهدفات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة ومن ذلك دعم التنمية الاجتماعية، وتحقيق مستهدفات المالية العامة في الانضباط وتحسين التخطيط المالي ورفع كفاءة الإنفاق.

ومن أهم البرامج والمبادرات التي تم إنجازها خلال هذا العام. على سبيل المثال، الإنفاق على برنامج الإسكان وتشمل تطوير برنامج الإسكان الميسر. بالإضافة إلى مبادرة الدعم المالي لمستحقي الدعم السكني، وهي مبادرة تهدف إلى سداد أرباح التمويل بنسب متفاوتة عن مستحقي القروض السكنية التي قد تستمر إلى أكثر من 20 عاماً. كما تم الإنفاق على برنامج خدمة ضيوف الرحمن بما يقارب 14.6 مليار ريال حتى نهاية شهر سبتمبر من هذا العام، بالإضافة إلى الإنفاق على عدد من مشاريع البنية التحتية كمشاريع محطات تحلية المياه، ومشاريع الصرف الصحي، ومشاريع الصحة والتعليم.

كما شملت برامج الإنفاق في عام 2019م تمويل برامج الدعم الاجتماعي ومن ذلك ما تم في إطار حساب المواطن، وبدل غلاء المعيشة للموظفين الحكوميين والمتقاعدين والطلاب.

وفي الوقت نفسه، تم اعتماد برنامج التخصيص لدعم وتنمية القطاع الخاص وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن أمثلة ذلك، ما تم في قطاع النقل (التخصيص في الخدمات الطبية للخطوط السعودية)، وقطاع الصحة (شراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروع مبادرة الغسيل الكلوي)، وقطاع البيئة والمياه والزراعة (شراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروع محطة رابغ). بالإضافة إلى حزم تحفيز القطاع الخاص.

وبالتالي، فإن جهود الحكومة المتواصلة لرفع كفاءة الإنفاق والحفاظ على الاستدامة المالية، بالإضافة إلى التركيز على السياسات المحفزة للقطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال كما سبق الإشارة لها، سوف يسهم في انخفاض النفقات الحكومية عن المعتمدة في الميزانية لهذا العام.

العجز والدين العام

شهدت الميزانية خلال العامين الماضيين انخفاضاً في العجز، وهذا ينسجم مع التوجه الرئيس للحكومة للحفاظ على الاستقرار والاستدامة المالية على المدى المتوسط وتعزيز وضع المالية العامة. ومن المتوقع استمرار انخفاض العجز في الميزانية في العام 2019م ليبلغ حوالي 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق كما هو موضح في الشكل البياني أدناه. كما يتوقع أن يبلغ الدين العام نحو 24% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2019م.

عجز / فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

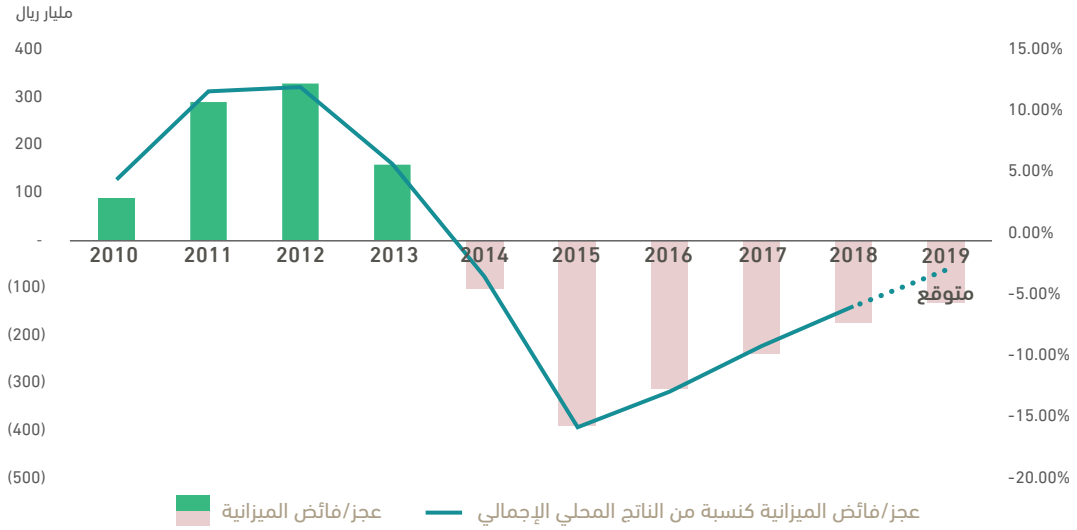

المصدر: وزارة المالية

02

أهم المستهدفات المالية والاقتصادية في العام 2020م والمدى المتوسط

1- تقديرات المؤشرات الاقتصادية في العام 2020م والمدى المتوسط

تواصل الحكومة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية متوسطة وطويلة الأجل الهادفة إلى تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية في إطار رؤية المملكة 2030 مع التركيز على دور القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وتركز الحكومة على تنمية ورفع معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي باعتباره مقياس رئيس لحركة النشاط الاقتصادي والقدرة على تنمية فرص العمل في الاقتصاد، حيث تنفذ الحكومة خططاً على المدى القصير لتحفيز الناتج المحلي غير النفطي وكذلك على المدى المتوسط بهدف استدامة معدلات النمو وتنويع مصادره بما يحقق كفاءة أعلى في نوعية النمو الاقتصادي، ويمكّن أداء الاقتصاد من تحقيق تطلعات المواطنين.

ويتوقع أن يسهم إنجاز عدد من المشاريع الكبرى التي تستهدف دعم البنية التحتية، بالإضافة إلى المشاريع الأخرى التي يجري تنفيذها في قطاعات أخرى في دعم نمو الناتج المحلي غير النفطي خلال العام 2020م وعلى المدى المتوسط، وسوف يستعرض الجزء الأخير من هذا البيان بعض الأمثلة لها.

وتستهدف الحكومة الإسراع في تنفيذ برنامج التخصيص بنقل ملكية الأصول من الحكومة إلى القطاع الخاص، وإسناد تقديم بعض الخدمات الحكومية إليه لتعزيز دوره وبما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات. وكذلك تعمل الحكومة على تحفيز الادخار والتمويل والاستثمار من خلال برنامج تطوير القطاع المالي لدعم التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.

ويتم هذا بالتزامن مع المبادرات الأخرى في المالية العامة لدعم النشاط الاقتصادي وتقوية شبكة الحماية الاجتماعية، ومنها: مبادرات حزم تحفيز القطاع الخاص ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها، حيث صدر مؤخراً قرار مجلس الوزراء بتحمل الدولة لمدة خمس سنوات المقابل المالي المقرر على العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخص لها بموجب ترخيص صناعي ابتداءً من شهر أكتوبر 2019م وبما يدعم استقرار ونمو الأنشطة الصناعية بالمملكة، وسيمول هذا الدعم من ميزانية تحفيز القطاع الخاص.

علاوةً على ذلك، تم البدء بتنفيذ العديد من برامج الرؤية الأخرى مثل برنامج الإسكان، وبرنامج جودة الحياة، وبرنامج صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن، وبرنامج التحول الوطني، وتستهدف هذه البرامج التنفيذية بناء اقتصاد جديد وقوي يضمن فرص عمل للأجيال القادمة ويحسن مستويات المعيشة على الأجل الطويل.

وتشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 2.3% خلال العام 2020م. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم مراجعة تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2019م نظراً لتطورات أسواق النفط وتمديد اتفاقية أوبك+ بالإضافة إلى تحديث توقعات نمو القطاع غير النفطي الذي يشهد نشاطاً إيجابياً في ضوء الأداء الفعلي لبعض المؤشرات الاقتصادية، كما تمت مراجعة تقديرات المدى المتوسط لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ضوء التطورات المالية والاقتصادية المحلية والعالمية.

كما تم تحديث تقديرات التضخم للعام الحالي 2019م والمدى المتوسط بناءً على أحدث نتائج مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك حتى نهاية شهر سبتمبر، حيث يلاحظ تلاشي الأثر المرتبط بتطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية خلال العام الماضي كضريبة القيمة المضافة وتصحيح أسعار الطاقة. بالإضافة إلى الانخفاض الملحوظ في مؤشر مجموعة الإيجار المدفوع للسكن التي تشكل 22.1% من إجمالي المؤشر.

مؤشرات اقتصادية مختارة*

معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية (%)	2019	2020	2021	2022
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.9%	2.3%	2.2%	2.3%
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار ريال)	2,792	2,858	2,996	3,140
نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	-5.4%	2.4%	4.8%	4.8%
التضخم	-1.0%	2.0%	2.0%	1.8%

* تقديرات أولية

2- أهم المستهدفات المالية في العام 2020م والمدى المتوسط

العجز والدين

تهدف السياسة المالية في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق التوازن بين أهداف الحفاظ على الاستقرار المالي، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، ومساندة مرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها المملكة وفقاً لرؤية المملكة 2030.

وفي هذا الإطار تسعى الحكومة إلى السيطرة على معدلات عجز الميزانية حيث من المقدر أن يبلغ عجز الميزانية نحو 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020م، وأن يستمر بالانخفاض التدريجي ليصل إلى مستويات تضمن الاستقرار والاستدامة المالية والتوازن المالي على المدى المتوسط.

وقد تم تحديد حجم إصدارات الدين العام في ضوء الاستراتيجية المتبعة من قبل وزارة المالية والتي تستهدف الاستدامة والاستقرار المالي للمملكة، أخذاً في الاعتبار مراعاة التوزان بين خيارات استخدام إصدارات الدين والسحب من الاحتياطيات الحكومية. وتشمل الاستراتيجية العديد من الخطوات لتطوير وتعميق أسواق الدين المحلية، مثل تعيين المتعاملين الأوليين، وإدراج أدوات الدين الحكومية على منصة تداول، واستكمال منحنى العائد المحلي حتى 30 عاماً ليمثل مؤشر قياس جديد للمصدرين المحتلمين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ليمكنهم من خلاله الاسترشاد بأسعار العائد. وفي الوقت نفسه، ستظل الأسواق الدولية المصدر الرئيس والمهم في هذا الصدد لضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين، حيث قامت وزارة المالية بأول إصدار دولي للمملكة العربية السعودية مقوم بعملة اليورو مما ساهم في خلق منحنى عائد جديد للمصدرين المحتلمين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وتنويع قاعدة المستثمرين.

ومن المتوقع أن يصل إجمالي الدين العام إلى 754 مليار ريال (أي ما نسبته 26% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام 2020م، إلى أن يبلغ نحو 924 مليار ريال في العام 2022م (أي مانسبته 29% من الناتج المحلي الإجمالي).

الإيرادات

تستهدف الحكومة الاستمرار في تطبيق المبادرات الهادفة لتنمية وتنويع مصادر الإيرادات غير النفطية وتعزيز استدامتها خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط، وبما يسمح بإتاحة موارد تساهم في الإسراع في تنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي. وتشمل هذه الإجراءات تطبيق الضريبة الانتقائية على المشروبات المحلاة التي سيبدأ العمل بها في ديسمبر 2019م، والاستمرار في تطبيق المقابل المالي على الوافدين وفق ما سبق الإعلان عنه. وكذلك الاستمرار في تصحيح أسعار الطاقة تدريجياً حتى الوصول إلى الأسعار المرجعية بما يسهم في الاستخدام الرشيد للموارد وإعادة توجيه الدعم لمستحقيه من خلال دعم شبكة الحماية الاجتماعية.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي الإيرادات في العام 2020م سيبلغ حوالي 833 مليار ريال. وعلى الرغم من انخفاض التقديرات مقارنة بالعام السابق إلّا أنه يُتوقع أن تنمو الإيرادات غير النفطية بمعدلات إيجابية.

النفقات

تعمل الحكومة على تحقيق أهداف الاستقرار والانضباط المالي ورفع كفاءة الإنفاق وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية من خلال مراجعة كفاءة الإنفاق الرأسمالي وفاعلية شبكة الحماية الاجتماعية وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق حسب متطلبات المرحلة، بما في ذلك مراجعة الجدول الزمني لتنفيذ بعض برامج تحقيق الرؤية والمشاريع المختلفة على فترات أطول، مع الاستمرار في العمل على رفع كفاءة إدارة المالية العامة بما يحافظ على الاستدامة المالية وتحقيق أعلى عائد من الإنفاق، وفي الوقت نفسه مراعاة التأثيرات المحتملة للتطورات المحلية والدولية أثناء مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية.

وتعكس مستويات النفقات العامة المقدرة على المدى المتوسط سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة والتي تستهدف التوازن بين تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز النمو، وبحيث يتم التركيز في الإنفاق على القطاعات التي يمكن أن تحقق معدلات نمو أعلى، وفي الوقت نفسه تحقيق التوازن في مصادر ومحركات النمو الاقتصادي من خلال إتاحة دور متزايد للقطاع الخاص.

وفي ضوء ذلك، فقد تم تقدير النفقات العامة للدولة للعام 2020م بحوالي 1,020 مليار ريال. وستستمر الجهود خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط لرفع كفاءة الإنفاق لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية ورفع مستوى كفاءة الخدمات الحكومية.

تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	توقعات	تقديرات		
المالية العامة	2019	2020	2021	2022
إجمالي الإيرادات	917	833	839	863
إجمالي النفقات	1,048	1,020	990	955
عجز الميزانية	-131	-187	-151	-92
عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-4.7%	-6.5%	-5.0%	-2.9%
رصيد الدين	678	754	848	924
الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	24%	26%	28%	29%

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

ميزانية 2020
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia – Budget

البيان التمهيدي

03

البرامج والمبادرات في العام 2020م والمدى المتوسط

تحقيقاً للمستهدفات المالية والاقتصادية التي سبق الإشارة إليها، واستكمالاً لتوجهات السياسة المالية تحت مظلة رؤية المملكة 2030، تأتي ميزانية العام المالي 2020م لتواصل العمل على تنفيذ البرامج والمبادرات التي تم تحديدها للإسراع في تحقيق هذه المستهدفات.

وتعمل السياسة المالية في الوقت الحالي وعلى المدى المتوسط على تطوير هيكليّ الإيرادات والنفقات معاً، بحيث يتم رفع نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات تدريجياً كما سبق التوضيح، مع مواصلة الإنفاق على برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى وبرامج تنمية وتحفيز القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه التأكد من تخفيف أعباء الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية من خلال برامج مساندة اجتماعية موجهة. وفيما يلي أمثلة لبعض البرامج والمبادرات التي يتم تنفيذها خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط.

دعم شبكة الحماية الاجتماعية

يأتي الإنفاق الاجتماعي في مقدمة أولويات الإنفاق في المملكة العربية السعودية والذي يهدف لرفع مستويات المعيشة للمواطنين. وتتمثل أهم الأدوات لتحقيق ذلك: رفع كفاءة الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى تطبيق برامج المساندة المباشرة للأسر والمواطنين. وتقوم الحكومة بالمراجعة المستمرة لبرامج الحماية الاجتماعية وإجراء الإصلاحات عليها لضمان كفاءتها وتحقيقها لأهدافها.

كما تجدر الإشارة إلى الأهمية التي توليها الحكومة للإنفاق الصحي والتعليمي والذي يستهدف كافة فئات المجتمع لتطوير وتنمية الثروة البشرية، ورفع كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى زيادة فاعلية البحث العلمي والإبداع والابتكار ورفع مهارات منسوبي التعليم والصحة. كما تركز الحكومة على استكمال مبادرات ومشاريع الإسكان كما سيرد شرحه لاحقاً.

برامج تحقيق رؤية المملكة 2030

تمثل مبادرات وبرامج تحقيق رؤية المملكة 2030 الأداة الرئيسة لتحقيق مستهدفات الرؤية، وستتضمن ميزانية 2020م مخصصات لمواصلة تنفيذ تلك البرامج مع مراجعة وتطوير كفاءة تنفيذ بعضها بما يمّكن من تحقيق العائد المستهدف الذي ينعكس على الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات القادمة. ويأتي في مقدمة البرامج التي تركز الحكومة عليها في العام القادم كل من التالي:

- **برنامج الإسكان**

يهدف البرنامج لتقديم حلول سكنية تمكن الأسر السعودية من تملك المنازل المناسبة أو الانتفاع بها وفق احتياجاتهم وقدراتهم المادية وتحسين الظروف للأجيال الحالية والمستقبلية لتحقيق نسب تملك بمقدار 60% بنهاية العام 2020م و70% بنهاية العام 2030م وتوفير 200 ألف وحدة سكنية للانتفاع بها وذلك من خلال توفير حلول تمويلية مدعومة وملائمة بالتوازي مع زيادة العرض للوحدات السكنية بأسعار مناسبة في مدة قياسية وبجودة عالية، وتنفيذ برامج متخصصة لإسكان الفئات الأكثر حاجة في المجتمع، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع الإسكان، وتعظيم الأثر الاقتصادي منه، وتعزيز جاذبيته للقطاع الخاص وتنمية المحتوى المحلي، مما يؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل ودعم القاعدة الاقتصادية للمملكة.

وفي هذا الإطار، قام برنامج الإسكان بتوفير 224 ألف منتج سكني حيث استفادت أكثر من 165 ألف أسرة من تلك المنتجات وكذلك من الدعم المالي لكل من أرباح التمويل والدفعة المقدمة التي بلغت حوالي 8.7 مليار ريال بنهاية سبتمبر لعام 2019م. كما أن البرنامج يعمل على استدامة وتيرة الإنجاز على مستوى المبادرات، كما أن الحكومة التزمت بدعم مستفيدي الدعم السكني لما بعد العام 2020م لتغطية تكاليف التمويل السكني. حيث مكّن برنامج الإسكان أكثر من 60 ألف أسرة من استلام مسكنها الأول حتى نهاية سبتمبر 2019م ومن المتوقع وصولها إلى 90 ألف بنهاية العام الحالي، في هذا السياق بلغت نسبة التملك 54% للمساكن المسلحة لنفس الفترة، وحسب خطط برنامج الإسكان سيتم توفير 204 ألف منتج سكني للعام 2020م لخدمة مختلف الشرائح للوصول إلى نسبة التملك 60% المستهدفة.

ويلتزم البرنامج بتحقيق مستهدفات العام 2020م من خلال دعم إنجاز المبادرات في محاور البرنامج الاستراتيجية من خلال تعزيز توفير المعروض السكني، وتمكين الطلب من خلال توفير التمويل العقاري، وتطوير التنظيمات والتشريعات، ورفع مستوى خدمة المستفيد.

- **برنامج جودة الحياة**

يُعنى هذا البرنامج بالارتقاء بمستوى جودة الحياة بالمملكة من خلال تطوير المرافق وإعداد الأنظمة واللوائح وتوفير الخيارات وتحفيز المشاركة في الأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية والسياحية التي تساهم في تعزيز جودة حياة الأفراد والأُسر وخلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد لتتبوأ مدن المملكة مكانة متقدمة بين أفضل المدن في العالم.

- **المشاريع الكبرى**

أُطلقت حزمة المشاريع الكبرى في بداية العام 2019م، والتي من المتوقع أن ينعكس أثرها على النمو الاقتصادي والاستثماري والمؤشرات المتعلقة بجودة الحياة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية لجذب المستثمرين. فقد تم إطلاق 4 مشاريع كبرى في مدينة الرياض في نهاية الربع الأول من العام 2019م (حديقة الملك سلمان – مشروع الرياض الخضراء – مشروع المسار الرياضي – مشروع الرياض آرت) بإجمالي استثمارات يبلغ 86 مليار ريال على مدى عدة سنوات. بالإضافة إلى بعض المشاريع الأخرى وإنشاء محطة تحلية جديدة مجاورة لمحطات التحلية في مدينة ضباء ومشروع تطوير بوابة الدرعية ومشروع البحر الأحمر.

ويتوقع أن ترتفع ميزانية المشاريع الكبرى في العام 2020م إلى ضعف المخصص لها في العام 2019م وتستهدف استكمال وتطوير المزيد من المشاريع القائمة والجديدة.

- **صندوق الاستثمارات العامة**

للصندوق دورٌ مهمٌ كمحرك فاعل ومساهم في تنويع الاقتصاد بالمملكة، ولتعزيز دوره الاقتصادي تم إطلاق «برنامج صندوق الاستثمارات العامة» في عام 2017م ويهدف إلى تطوير قطاعات استراتيجية محددة من خلال تنمية وتعظيم أثر استثماراته فيها، وأن يكون لبنة الأساس في جعله من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، بالإضافة إلى تأسيس شراكات اقتصادية وطيدة تسهم في تعميق أثر ودور المملكة في المشهد الإقليمي والعالمي.

يستهدف الصندوق من خلال برنامجه زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوليد وظائف مباشرة في الاقتصاد وزيادة مساهمة المحتوى المحلي آخذاً في الاعتبار الدور القيادي للقطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي والاستثمار وتمكينه من الفرص، دون مزاحمة الصندوق للقطاع الخاص.

وفي سبيل تحقيق ذلك، بدأ الصندوق بتنفيذ بعض أضخم المشاريع التي تم تأسيس شركات لها مثل مشروع القدية الذي يقدم خدمات ترفيهية بمستوى عالمي تشمل المتنزهات والحدائق والأنشطة الترفيهية، وكذلك مشروع البحر الأحمر الذي يهدف إلى تطوير الفنادق والوحدات السكنية الفاخرة، بالإضافة إلى البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك مراكز النقل الجوي والبري والبحري، والصناعات العسكرية ومشاريع تدوير النفايات.

- **برنامج التخصيص**

يهدف البرنامج إلى تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تحسين مستوى جودة الخدمات، وتخفيف أعباء التكاليف على المالية العامة، وإتاحة الأصول الحكومية للاستثمار الخاص، ويعزز من تركيز الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي المنوط بها، ليسير بالتوافق مع توجهات رؤية المملكة 2030. علاوة على ذلك يسعى البرنامج إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين ميزان المدفوعات.

كما يستهدف البرنامج في العام 2020م المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق عوائد حكومية من مبيعات الأصول. بالإضافة إلى تحقيق صافي وفورات للحكومة (النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية) من خلال دعم برامج التخصيص وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتشمل قطاعات التخصيص المخطط لها كلاً من قطاع النقل وقطاع التعليم وقطاع الصحة وقطاع الطاقة وقطاع الصناعة والثروة المعدنية وقطاع البيئة والمياه والزراعة وقطاع العمل والتنمية الاجتماعية وقطاع البلديات وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وقطاع الرياضة.

- **تنمية وتحفيز القطاع الخاص**

مبادرات خطة تنمية القطاع الخاص (حزم التحفيز):

بلغ عدد المبادرات المقدمة حالياً 22 مبادرة من خلال تقديم الدعم النقدي والالتزامات والضمانات المالية للتمويل وذلك عن طريق الجهات الحكومية المنفذة لها مثل وزارة المالية، ووزارة الإسكان، والهيئة العامة للاستثمار وغيرها. حيث تم صرف الميزانيات المخصصة لهذه المبادرات على شكل دفعات عن طريق مبادرات تحفيزية وتحويلية تدعم القطاع الخاص.

كما استهدفت المبادرات مجموعة من القطاعات الاستراتيجية من أهمها قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات، ومن أبرز هذه المبادرات مبادرة القروض السكنية المدعومة للعسكريين، وضمانات تمويل عبر مبادرة رفع

رأس مال برنامج كفالة التي تقدر بنحو 6 مليار ريال لضمان تقديم قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مبادرة الإقراض غير المباشر حيث أقرضت 940 منشأة صغيرة ومتوسطة عبر المؤسسات المالية غير البنكية.

وفيما يتعلق بمبادرة دعم استدامة الشركات استفادت 14 شركة بدعم مالي وغير مالي من المبادرة، كما ساهمت مبادرة الاستثمار الحكومي الجريء باعتماد أكثر من مليار ريال عن طريق الاستثمار في الصناديق الاستثمارية في الشركات الناشئة والاستثمار بالمشاركة. كما تم تخصيص 15 مليار ريال لصندوق التنمية السياحية لدعم مشاريع القطاع الخاص في هذا القطاع الواعد.

والجدير بالذكر أن إجمالي عدد المنشآت المدعومة من جميع مبادرات خطة تحفيز القطاع الخاص تجاوز الـ(300)ألف منشأة (مؤسسات وشركات) والتي تساوي 70% من إجمالي عدد المنشآت النشطة في القطاع الخاص السعودي حسب بيانات عام 2018م.

واستمراراً لجهود الحكومة من أجل دعم وتحفيز القطاع الخاص والانشطة الاقتصادية الداعمة له في المملكة، صدر قرار مجلس الوزراء مؤخراً بتحمل الدولة لمدة خمس سنوات المقابل المالي المقرر على العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخص لها بموجب ترخيص صناعي، وبما يدعم استقرار ونمو الأنشطة الصناعية بالمملكة.

ويقوم مكتب تحفيز القطاع الخاص بشكل فاعل ودوري بتقييم مؤشرات أداء المبادرات القائمة والتأكد من تحقيق المستهدفات لتفادي المخاطر في مرحلة مبكرة وضمان استفادة القطاع الخاص من المبادرات القائمة.

- **برنامج تطوير القطاع المالي**

هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويتمحور دور البرنامج في تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل، لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير الأسواق المالية.

وينبثق عن برنامج تطوير القطاع المالي ثلاثة أهداف رئيسة، وهي تطوير سوق مالية متقدمة، وتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي. وخلال العام 2019م، تم انجاز العديد من المبادرات الرامية

إلى تحقيق التزامات البرنامج، ومنها إطلاق مؤشر إم إس سي آي تداول 30 (إم تي 30) المشترك لأكبر الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، كذلك انضمام السوق المالية لمؤشر الأسواق الناشئة (MSCI) وكذلك لمؤشر الأسواق الناشئة إس آند بي داو جونز (S&PDJI)، وتم البدء بانضمام السوق المالية السعودية لمؤشر الأسواق الناشئة فوتسي راسل (FTSE Russell). إضافة إلى تأسيس «مركز فنتك السعودية»، والذي سيساهم في توفير مساحات للعمل المشترك ولتصميم النماذج المبدئية للحلول الابتكارية، وبرنامج مسرِّعة أعمال وتم إطلاق الاكاديمية المالية وتفعيل خدمة مدى وأبل باي Apple pay للمدفوعات من خلال الأجهزة الذكية، كما تم إصدار القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية وتخفيض القيمة الاسمية للصكوك الحكومية إلى 1,000 ريال تحت برنامج صكوك المملكة بالريال السعودي تمهيدا لتطوير المنتجات الادخارية.

كما يهدف برنامج تطوير القطاع المالي إلى إنجاز عدد من المبادرات خلال العام 2020م وتشمل التحول إلى مجتمع غير نقدي من خلال زيادة المعاملات غير النقدية إلى 28%، وكذلك تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة عدد البالغين الذين يمتلكون حساباً مصرفياً إلى نسبة 80%، ورفع نسبة تغطية التأمين الصحي إلى 45%، بالإضافة إلى زيادة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم إلى 15% وزيادة عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة إلى 40%، وزيادة الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 22%.

- **تطوير إدارة المالية العامة**

بالإضافة إلى دعم مخصصات المشاريع التنموية وبرامج الحماية الاجتماعية، تولي الدولة اهتماماً خاصاً بتعزيز التخطيط المالي ورفع كفاءة الإنفاق لضمان تعظيم الاستفادة من مخصصات البرامج وإدارتها بكفاءة وفعالية، ووضع سقوف للنفقات على مستوى الجهات الحكومية من أجل تحقيق العائد المرجو منها، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وتحسين عمليات تحصيل الإيرادات العامة للدولة.

فقد أطلقت الدولة في هذا السياق عدة برامج ومبادرات وكذلك أنشأت العديد من الوحدات المتخصصة لدعم عملية اتخاذ القرار وتطوير إدارة المالية العامة. وتشمل هذه المبادرات التي يتم العمل على استمرار تطويرها التالي:

- **إطار المالية العامة على المدى المتوسط**

يتم خلال مسار إعداد الميزانية إعداد إطار مالي واقتصادي شامل على المدى المتوسط يأخذ في الاعتبار أهم المتغيرات المحلية والدولية والتوجهات والخطط والسياسات المستقبلية التي تحقق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية لرؤية المملكة 2030. وتقوم وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات المعنية لإعداد الإطار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط بما يحقق الاتساق بين السياسات الاقتصادية المختلفة.

ويقوم الإطار المالي والاقتصادي على تحقيق التوازن بين أهداف الاستقرار والاستدامة المالية وبين تعزيز النمو الاقتصادي مع تحسين معدلات النمو وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي. وتعتزم الحكومة الاستمرار في رفع كفاءة إدارة المالية العامة بما يحقق رفع فاعلية الإنفاق، وإعادة ترتيب أولوياته لتحقيق عائد اقتصادي واجتماعي أعلى، بالإضافة إلى الاستمرار في تنمية الإيرادات غير النفطية خاصةً مع تحسن الأداء الاقتصادي، مما يمكن من استمرار السيطرة على معدلات العجز والدين بما يضمن الوصول إلى الاستقرار والاستدامة المالية والتوازن المالي على المدى المتوسط. وفي الوقت نفسه التقدم في تحقيق أهداف التنوع والنمو الاقتصادي والتوظيف. كما يتم من خلال هذا الإطار تحديد الاحتياجات التمويلية للدولة ومصادر التمويل والأعباء المرتبطة به، ومع الأخذ في الاعتبار الحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطيات الحكومية.

- **مركز تنمية الإيرادات غير النفطية**

يقوم المركز بدور مهم في دعم الجهات الحكومية وبرامج تحقيق الرؤية في المبادرات والمقترحات المتعلقة بزيادة الإيرادات غير النفطية، وتهيئتها بما يكفل الموافقة عليها وتنفيذها على الوجه الأكمل. كما يقوم بمتابعة تنفيذ المبادرات المعتمدة، وتذليل الصعوبات التي قد تواجهها الجهات الحكومية، والعمل على تطويرها.

ويقوم المركز بتطبيق معايير لتقييم المبادرات غير النفطية وفي مقدمتها حجم الإيرادات وتشمل حجم الإيراد المتوقع والتكلفة المتوقعة من تطبيق المبادرة، وحجم الوفورات بحيث تشمل حجم المبلغ المتوقع توفيره على الخزينة العامة للدولة من تطبيق المبادرة واستدامته، بالإضافة إلى مدى سهولة تنفيذ المبادرة من الناحية الفنية، والتشريعية، والبنية التحتية، والاستفادة من التجارب السابقة.

كذلك تشمل المعايير تقييم الآثار الاقتصادية المترتبة من تطبيق المبادرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومدى الاستمرارية في تحصيل الإيرادات من تطبيق المبادرة، بالإضافة إلى قياس مدى ارتباط مستهدفات المبادرة مع أهداف الرؤية وأثرها على المبادرات الأخرى بشكل مباشر وغير مباشر، وأثر تطبيق المبادرات على السلوك والظواهر الاجتماعية، وكذلك أثر تطبيق المبادرة على العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق العدالة بين شرائح المجتمع.

- **مركز تحقيق كفاءة الإنفاق**

يعمل مركز كفاءة الإنفاق بالتنسيق مع المركز الوطني للتخصيص، لتمكين الأجهزة الحكومية من الالتزام بسقف الإنفاق المخصص في الميزانية، بما يتوافق مع الخطط والبرامج والقرارات والعمل على تحقيق رؤية المملكة 2030.

وقد أنشئ هذا المركز بغرض العمل على رفع كفاءة الإنفاق بشقيه التشغيلي والرأسمالي، كأحد أهم الإصلاحات التي تعمل عليها الحكومة. ويعمل المركز على تحليل ميزانيات الجهات الحكومية، ومراجعة التكاليف التشغيلية والرأسمالية لتحقيق وفورات يتم بها تمويل مشاريع أخرى، لضمان عدم تجاوز الجهات الحكومية للإنفاق المخصص لها في الميزانية المعتمدة. كما يوفر المركز الدعم اللازم للأجهزة الحكومية لتمكينها من الالتزام بسقوف الإنفاق المخصصة لها في الميزانية من خلال تطوير آليات واقتراح سياسات وخطط تنفيذية ترفع كفاءة الإنفاق والتخطيط المالي. ويقوم المركز أيضاً بمراجعة تقديرات تكاليف المشاريع والبرامج المستقبلية وما يترتب عليها من تكاليف تشغيلية بهدف إيجاد فرص وفر تُمكّن الحكومة من إدارة النقد بشكل أفضل وزيادة الخدمات بتكلفة أقل.

وفي الوقت نفسه يعمل المركز على تعزيز ممارسات رفع كفاءة الإنفاق في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد، حيث صدر المرسوم الملكي القاضي بالموافقة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد، وسيسهم النظام في رفع كفاءة الإنفاق على المشاريع التنموية ويعزز فاعلية التخطيط المالي وإدارة الموارد المالية بكفاءة، ويعزز التنمية الاقتصادية ويدعم تحقيق برنامج التوازن المالي، وقد أسند مجلس الوزراء مهام الجهة المختصة بالشراء الموحد إلى مركز تحقيق كفاءة الإنفاق لتمكين الجهات الحكومية من تحقيق أفضل قيمة للتعاقد مقابل الصرف، وذلك عن طريق تبني أفضل الممارسات العالمية والمحلية وتنويع أساليب الشراء والتي تشمل إبرام الاتفاقات الإطارية للسلع والخدمات التي غالباً ما

تحتاجها الجهات الحكومية بشكل متكرر، و إعداد النماذج للكراسات والعقود ووثائق المشتريات، ومراجعة دراسات الجدوى وكراسات الشروط والمواصفات قبل طرحها من الجهات الحكومية، والمشاركة في بعض لجان فحص العروض، بالإضافة لإعداد البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل مسؤولي المشتريات في كافة القطاعات الحكومية لتمكينها من الالتزام بأحكام وبما يسهم في تطبيقه بكفاءة عالية.

- **صندوق التنمية الوطني**

يهدف صندوق التنمية الوطني إلى رفع مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية في المملكة، وتعزيز الاستدامة لتلك الصناديق لتكون محققة للغايات المنشودة منها لما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية، عن طريق تحقيق التكامل والتنسيق بين الصناديق التنموية ورفع كفاءة التمويل والاقتراض التنموي من أجل تلبية تطلعات المواطنين والقطاع الخاص والمساهمة في التنمية الاقتصادية للمملكة.

كما أن تأسيس صندوق التنمية الوطني بدوره الإشرافي يُسهم بتوحيد وتكامل جهود الصناديق والبنوك التنموية لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة من رؤية المملكة 2030، مثل زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخلق الوظائف وزيادة معدلات التوظيف، ورفع نسبة المحتوى المحلي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تنويع واستدامة الاقتصاد السعودي.

ويعدّ صندوق التنمية الوطني من الجهات الرئيسة الممكنة للتحوّل في المملكة العربية السعودية من اقتصاد يعتمد على القطاع الحكومي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص. حيث يهدف إلى دعم نمو القطاع الخاص عن طريق الصناديق التنموية التابعة من خلال توفير تمويل طويل الأجل، والتمويل لتغطية مخاطر الجدوى، وتقديم الضمانات الائتمانية، وغير ذلك بهدف تحفيز القطاع الخاص وزيادة استثماراته. بالإضافة إلى توفير الخدمات العامة الأساسية لشرائح المجتمع غير المشمولة بالكامل (من خلال وسائل التمويل الميسر)، وتشجيع وتسهيل ريادة الأعمال.

- **إطار إدارة المخاطر على المدى المتوسط**

تقوم وزارة المالية بإعداد منظومة شاملة لإدارة المخاطر المالية المحتملة سواء الناشئة عن التطورات المالية والاقتصادية المحلية أو الدولية، لتحييد مخاطر الصدمات الخارجية الناشئة عنها والتي من أهمها المخاطر التي تواجه الأداء المالي والاقتصادي المتمثلة في تطورات مخاطر أسواق النفط العالمية وتصاعد النزاعات التجارية وضعف آفاق النمو الاقتصادي العالمي. بالإضافة إلى تحديات رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي والرأسمالي والحفاظ على استدامة المالية العامة.

ولمواجهة هذه المخاطر، تتبّع الحكومة العديد من السياسات التحوطية وتشمل الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية والهيكلية لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد، والعمل على الالتزام بالمستهدفات المالية (سقوف الإنفاق، معدلات العجز والدين)، وتنمية الإيرادات غير النفطية من خلال عدة مبادرات يتم تطبيقها، بالإضافة إلى مواصلة تخفيف القيود التنظيمية في قطاع الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح قطاعات جديدة للمستثمرين، ومواصلة تعزيز مشاركة القطاع الخاص، كما تواصل الحكومة دعم شبكة الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى تخفيف آثار الإصلاح المالي والاقتصادي على المواطنين والحفاظ على مستويات الرفاهية.

- **مبادرات أخرى**

يجري العمل على مشروع التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق بهدف تحسين جودة الحسابات وتعزيز الشفافية، كما يجري الإعداد لتطبيق حساب الخزينة الموحد الذي يتبع الممارسة المثلى على المستوى الدولي فيما يخص إدارة التدفقات النقدية الحكومية، لتحسين أنظمة الدفع وتحصيل الإيرادات والتحكم بالإنفاق العام بالشكل المناسب من خلال التعامل المركزي مع أرصدة الحسابات الحكومية الحرة. كما يسمح بتحسين القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلية والخارجية والأرصدة الناشئة في حساب الخزينة الموحد كعامل أساسي لتحسين إدارة السيولة النقدية.

كما سيستمر العمل على تعزيز الشفافية والإفصاح في المالية العامة. وفي هذا الإطار، تم مؤخراً انضمام المملكة للمعيار الخاص لنشر البيانات المالية والاقتصادية (SDDS) الصادر من صندوق النقد الدولي. حيث قامت المملكة بإستيفاء متطلبات وإجراءات الانضمام. كما تم تطبيق نظام (SDMX) لمشاركة البيانات كأول دولة بين دول مجموعة العشرين المنضمة لمعيار (SDDS)، كخطوة مهمة في المسار الذي تنتهجه حكومة المملكة لتعزيز الإفصاح المالي والشفافية وفقاً للمعايير الدولية.